انعكاس التغيير المناخي الحروب والأزمات الوبائية على الأمن الغذائي

Reflection of climate change wars and epidemic crises On food security

وليد شملال [1]

[1] جامعة الجزائر03، (الجزائر)، chemlal.walid@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال:2023/04/29 **تاريخ النشر: سبتمبر/2023**

الملخص:

في محاولة بحثية متعددة المستويات نُعالج تقويميا ونفحص تجريديا عملية الدفع لفهم واستيعاب الترابط العلائقي بين أجزاء المكونة للظاهرة محل الدراسة (التغيير المناخي، الحروب، وجائحة كورنا)، فتكاثف كل هذه المكونات وما قد يحمله من آثار سلبية على مستقبل الأمن الغذائي العالمي. بذلك تم الاعتماد على خطة علمية منتظمة أمكن من خلالها الإجابة على إشكالية الدراسة عبر فحص الافتراض العلمي للتحقق مدى تأثير الأجزاء المُكونة للظاهرة على الأمن الغذائي العالمي، وفي الختام خلُصت الدراسة إلى بعض النتائج تكشف المفارقات وتضييق الفجوات بين الجانب العلمي والعملي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي؛ التغيير المناخي؛ الحروب؛ كورونا؛ المنطق الضبابي.

Abstract:

in a multi-level research effort, we evaluate and abstractly examine the payment process to understand and understand the relational interconnection between the component parts of the phenomenon under study (climate change, wars, and the corona pandemic), the intensification of all these components and their possible negative effects on the future of global food security .a systematic scientific plan was adopted through which it was possible to answer the problems of the study, and to detail the scientific assumption to verify the extent of the impact of the constituent parts of the phenomenon on global food security.in conclusion, the study concluded with some results that reveal the paradoxes and narrow the gaps between the scientific and practical side .

Key words: Food security; Climate change; Wars; Corona; Fuzzy logic.

المؤلف المرسل: وليد شملال ، الإيميل المهني: chemlal.walid@univ-alger3.dz

مقدمة

يشهد النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة وصولا إلى أزمة الجائحة العالمية كوفيد 19 الحالية جُملة من التحولات والتغيرات على مستوى البُنى والهياكل والأدوار والفواعل وتوزيع القوة والقيم، ولم يعد توزيع عناصر القوة والنفوذ في مجال محدد بل تعددت إلى عناصر اقتصادية وعسكرية وسياسية؛ وهو ما انعكس على ترابية القِوى في هرمية النظام العالمي، وكان له آثار سلبية على تهديد الوجود البشري المرتبط بتحقيق الأمن الغذائي؛ الذي يُعد أحد المكونات الأساسية لبقاء البشرية في ظل اتساع فجوة ايجاد ترتيبات ضابطة للانعكاسات السلبية للتحولات العالمية من حروب، وتغيير مناخي، وأزمات وبائية خطيرة شكّلت مُعضلة في ايجاد حلول ناجعة، أمام تناقض الخِطابات المعيارية في مقابل الممارسات الميدانية التي تقوض العمل المتعدد المستويات. وعليه فأمام كل هذه المعطيات يمكن أن نطرح المشكلة البحثية التالية: ما مدى تأثير الترابط العلائقي بين مكون التغيير المناخي، والحروب والأزمات الوبائية على مستقبل الأمن الغذائي العالمي؟

وللإجابة عن المشكلة البحثية للدراسة تم فحص واختبار الفرضية العلمية التالية:

التشعب والتداخل العلائقي بين التغيير المناخي؛ الحروب؛ وجائحة كورون؛ صعب التملص من مصيدة خفض تكاليف الجوع وسوء التغذية العالمي.

البناء النظري والمنهجي:

تتطلب الاجابة عن المشكلة البحثية واختبار صحة الفرضية العلمية المرتبط بها؛ اعتماد بناء منهجي متنوع (اقتراب، نظرية، وأداة تحليل)، فتم الاعتماد على نظرية المنطق الضبابي التي ترتكز في مستواها الأنطولوجي على غموض الظواهر الواقعية وتعقيدها، وعلى المستوى الابستيمولوجي الذي يقابله اللايقين في المعرفة؛ بمعنى غموض وتداخل بين الأجزاء المكونة للظاهرة وصعوبة الفصل بينها، كذا تعيين المتغيرات والتنبؤ بحدوث الظواهر، فضلا عن الاستعارة بمقاربة الاحتياجات الأساسية التي تحاول فهم واستيعاب العلاقة بين عدم اشباع رغبات البشر وحدوث النزاعات، ومؤيدي النظرية الخضراء للرد على الاتجاه العقلاني عبر طرح مبادرات وأبحاث أكثر تعقيدا وذات مستويات متعددة للحوكمة البيئية العالمية كما تم الاستعانة بالمنهج الاحصائي في تحليل البيانات، والمنهج التاريخي المقارن.

تبرير خطة الدراسة:

للإجابة عن اشكالية الدراسة تم هندسة خطة علمية منتظمة؛ حيث تم فحص في المحور الأول التعدد الدلالي وشيوع مفهوم الأمن الغذائي ومستوياته ومؤشرات قياسه، في حين تم التطرق في المحور الثاني حول حدود فِعلية وفعالِية التلازم بين التغيير المناخي؛ والحروب؛ وتفشي الأوبئة؛ على مستقبل

الأمن الغذائي العالمي، أما في المحور الأخير تم التطرق إلى بعض الترتيبات المؤسسية لسد الفجوة لأحد المكونات المسببة لنقص الأمن الغذائي الحاد.

1- قراءة في لوحة المنطلقات المعرفية والوجودية للأمن الغذائي المتعدد المستويات

تحاول الدراسة في هذا المحور التأصيل معرفيا لمجموعة من المفاهيم المركبة بهدف اعادة بناء أساس مفاهيمي يساهم في توجيه البحث وتصميم اطار معرفي ومنهجي سليم.

1-1. الأمن الغذائي تأصيل مفهوماتي.

سنحاول من خلال هذا العنوان أن نقدم مقاربة تأصيلية وجودية (اتمو- أنطولوجية) للتأصيل الاشتقاقي والوجودي للأمن الغذائي. حيث حُضي مفهوم الأمن الغذائي food security باهتمام منذ انعقاد "مؤتمر التغذية والزراعة" في عام (1943)، ومنذ ذلك الحين تم تعريف الأمن الغذائي بأنه "الحصول على قدر كاف ومستقر من الغذاء لكل شخص". [1]

وكانت الخطوة التالية في خمسينيات القرن العشرين في مأسسة وكالات ثنائية من قبل البلدان المانحة على رأسها الولايات المتحدة وكندا لشحن فوائضها الزراعية إلى البلدان المحتاجة، وبحلول الستينيات تم ادراك أن المعونة الغذائية يمكن أن تعرقل بالفعل التقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ وبالتالي ولّد مفهوم مقابل التنمية في عام (1963)، إلا أن فترة السبعينيات عرفت أزمة الغذاء ولمواجهة ذلك وضعت كثير من الدول خطط لتأمين وضمان الحصول على الامدادات الغذائية؛ مما أدى إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات المانحة وتحسين آليات رصد الحالة على أرض الواقع في البلدان المستقبلة، وبذلك أُعيد النظر في تعريف الأمن الغذائي في "مؤتمر الأغذية العالمي" في روما سنة (1974) على أنه "توافر امدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الانتاج والأسعار".[2]

واعتمد الاعلان العالمي لمكافحة الفقر على سوء التغذية في 16نوفمبر (1974)، من قبل الحكومات الممثلة "لمؤتمر الغذاء العالمي" لعام (1974)؛ حيث جمع هذا الاعلان بين المناقشات حول الحق الدولي للإنسان في الغذاء والتغذية الكافيين مع الاعتراف بمختلف القضايا الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تؤثر على انتاج وتوزيع المنتجات الغذائية ذات الصلة.[3] فضلان عن "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" في الفترة ما بين(11-17-13/1996)، الذي انصب هدف المؤتمر على تجديد الالتزام العالمي لأعلى المستويات السياسية باستئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام لجميع البشر[4].

بذلك "تُعرِف "منظمة الأغذية والزراعة" آخر تحديث لسنة (2021)، الأمن الغذائي بأنه: "حالة تتوافر فيها لجميع الناس في كل الأوقات الامكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف مأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة".[5]

في حين يعرفه "البنك الدولي": على أنه: "امكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقُطر ما عندما يصبح هذا القُطر بنُظمه التسويقية والتجارية قادرا على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات، وفي أوقات تردي الانتاج المحلي وظروف السوق الدولية".[6]

أما "لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي" عرفته بأنه: "تمتع جميع الناس في جميع الأوقات بفرص مادية واجتماعية واقتصادية للحصول على أغذية كافية وآمنة ومُغذية تُلبي تفضيلاتهم واحتياجاتهم الغذائية لتحقيق حياة نشطة وصحية".[7]

في حين تم تعريفه من طرف "المنظمة العربية للتنمية الزراعية": "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الدولة العربية اعتمادا على الانتاج المحلي أولا، والميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قُطر واتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تناسب مع مدخولهم وامكانياتهم المادية".[8]

بذلك نستشف من خلال التعاريف المقدمة سواء من منظمات أو من أقطار عربية؛ تُجمع كلها حول تحقيق الحد الأدنى من الرعاية الغذائية في سد حاجيات المواطنين بما يُوائم وقدرات كل دولة، مع مراعاة السياسات والبرامج المسطرة لتضييق فجوة النقص الغذائي الحاد.

أما عن مفهوم الأمان الغذائي، فقد عرف العالم ابتداءً من منتصف الثمانيات أمنا غذائيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، ونتيجة لتزايد القلق العالمي من المخاطر التي يمكن أن تترتب حول استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، ظهر مفهوم "أمان الغذاء" الذي عرفته "منظمة الصحة العالمية" بأنه: "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي"، وبذلك طرحت بدائل جديدة مثل الزراعة العضوية في التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية.[9]

أما عن مفهوم "الأمن الغذائي المستدام"، فقد خرج المفهوم من اطاره التقليدي ببروز مفهوم التنمية المستدامة أواخر القرن العشرين؛ ليتحول اهتمام الدول إلى تحقيق أمن غذائي مستدام، وهذا الأخير لا يلغي المفهوم التقليدي بل يأتي مكملا له، ومضيفا عنصر الاستدامة كأساس للاستمرارية، وتأتي أهمية الاستدامة التي لا ترتكز فقط على الحاضر، بل تراهن على الاستمرارية لتجنب المشاكل والأزمات الغذائية المستقبلية.[10]

1-2. مستويات الأمن الغذائي.

بعد التطرق إلى التعدد المفاهيمي للأمن الغذائي نحاول من خلال هذه العنونة أن نميز مستويات الأمن الغذائي بين النسبي والمطلق.

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي مُطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المُطلق يعني انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل،

ويُعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني "قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا"، ويعرف أيضا بأنه "قدرة قُطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم مع السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام".[11]

وبذلك يمكن تقسيم الأمن الغذائي على المستوى الكلي أي على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو الوطني، أو على المستوى الجزئي أي للأسر المعيشية والأفراد؛ فعلى المستوى الجزئي تبرز قضايا التغذية إذ يتم التركيز على بعد الاستفادة بالإضافة إلى التوفر المادي وامكانية الحصول من حيث القدرة الاقتصادية واستقرار الامداد، أما على المستوى الكلي فيتم التركيز على أبعاد التوفر والحصول والاستقرار مع أخذ قدرة البلدان أو المناطق على حصول الإمدادات التي يمكن أن تلبي الاحتياجات الغذائية للسكان بعين الاعتبار، وضمن أي مستوى يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة واسعة من العوامل بما في ذلك القضايا العامة مثل حجم السكان، الاقتصاد والبيئة وقضايا أكثر تحديدا مثل العمل، وتوفر الخدمات الصحية ونوعية الأداء اللوجيستي، البُنّية التحتية وغيرها من العوامل المؤثرة.[12]

وبحسب ما لاحظته دراسة –Fringe and Lee Gam mage- لعام (2018)، قد يكون الأمن الغذائي متحققا على مستوى معين مثل المستوى الوطني أو الإقليمي، وغير متحقق على مستوى آخر؛ أي في مجتمعات محلية محددة أو على المستوى الفردي، ولكن لا يلغي بالضرورة أنه محقق على المستوى الوطني أو الاقليمي، وهذا هو الحال غالبا عندما تؤخذ فترة انعدام الأمن الغذائي وتواتره في الاعتبار، وبناءً على ذلك يمكن أن يكون انعدام الأمن الغذائي موسميا أو دوريا، كما هو الحال بين مواسم المحاصيل، أو قد يكون عابرا أو مؤقتا، بسبب الجفاف، بالمقابل يمكن أن يكون مزمنا كما يحدث في حالات النزاعات، لهذه الأسباب يشكل الرصد الشامل للأمن الغذائي، بل يجب أن يكون عنصرا أساسيا في صياغة السياسات والبرامج، لكن الطابع المتعدد الأوجه للأمن الغذائي يجعل عملية الرصد مهمة معقدة تتطلب نهجا متعدد الأبعاد، فبينما يتم التوافق على الاجماع في تحديد تعريف بالأمن الغذائي لا ينطبق ذلك على طرق ووسائل قياسه بكل تعقيداته.[13]

2. منظورات وعدسات تحليلية مِقرابية بين مكون الحروب والتغيير المناخي والأزمات الوبائية

نحاول من خلال هذا المحور استكمال الحلقات البحثية، عبر استظهار بعض المفارقات في الفِعلّية والفعالية للتداخل المعقد بين الأجزاء المكونة للظاهرة محل الدراسة التغيير المناخي، الحروب، وجائحة كورونا لفحص أدائها السلبي على تحقيق أمن غذائي مستدام.

2–1. العلاقة بين نشوب النزاع و انعدام الأمن الغذائي.

بحث عدد قليل جدا من الخبراء في تحديد العلاقة بين الأمن الغذائي والنزاع، بينما نجد جل الدراسات ترتكز على العلاقة بين قدرة الموارد والنزاع المسلح، بحيث تشير الدراسات التي أجراها "بهومر

ديكسون" (1999) و"انترناشيونال أليرت" (2007)، و"أوهلسون" (2003)، و"بوهوغ" وآخرون (2008)، إلى أن ندرة الموارد يمكن أن تزيد من نزوع الأفراد نحو المشاركة في النزاع من خلال العوامل التالية التي تحفز العنف المنظم من بينها: تزايد ندرة الموارد المتجددة في اقتصادات الكفاف، أفعال النخب الانتهازية التي تكثف الاستقطاب الاجتماعي خاصة عن طريق الهويات الاثنية والاجتماعية، رداءة السلع العامة التي تنتقص من الشرعية السياسية للدولة، تفاقم سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتشير البحوث الكمية في هذا المجال التي أصبح الاهتمام بها مؤخرا أو مازال النقاش مفتوح حول الروابط والعلاقة السببية بين الصدمات الطبيعية والنزاعات، إلا أنه في مؤشر التوافق حول ظهور انعدام الأمن الغذائي والنزاع خاصة في الدول المنفتحة سياسيا التي تراها تتعامل مع خطورة الكوارث الطبيعية بجدية أكثر من قضايا المجاعة، وهذا يؤسس لـلأبحاث "هومر– دكسون"، بالقول أن العوامل المؤسسية هي التي تحدد في نهاية المطاف وإلى حد ما إذا كانت البلدان وأنظمتها الزراعية تستجيب بفعالية لحالات تفاقم ندرة الموارد. [14]

وهذا ما يحدد العلاقة بين النزاع وانعدام الأمن من المسببات الرئيسية للجوع الحاد في ثمانية أزمات من أصل عشرة أزمات غذائية رئيسية في العالم حسب التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام (2020)؛ يشير أنه حوالي ثلثي المساعدات الغذائية توجه إلى أشخاص يواجهون أزمات غذائية حادة معظمها ناجمة عن النزاع، وحسب تقرير السنوي للبرنامج لعام (2019) تبين أن البلدان التي يقترن فيها النزاع المسلح بأعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي لديها أعلى معدلات هجرة اللاجئين ويساهم في نشوب نزاعات مسلحة وهذا العامل له تداعيات واضحة على تدفق اللاجئين. [15]

وبالعودة إلى تحديد العلاقة بين المتغيرين الأمن الغذائي وانكشاف الدولة على خطر النزاع المسلح، تشير الدراسات أن مسألة اسناد علاقة سببية مباشرة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع غير واضحة؛ لأن العلاقة بين النزاع المسلح ومتغيراته التفسيرية في كثير من الأحيان علاقة داخلية؛ أي وجود نزاع يؤثر بحد ذاته على المتغيرات الرئيسية المستعملة لتفسير النزاع، لكن هناك توافق عام أن الفقر والنمو المنخفض يؤديان إلى زيادة مخاطر النزاعات؛ بحيث تعاني معظم الدراسات من ثغرة منهجية؛ وهي أنها تفحص فقط مستوى الدخل المتوسط بدلا من النظر في توزيع الدخل في بلد ما؛ فهذا النهج لا يساعد في فهم العلاقة في المناطق الريفية؛ حيث يكون الوضع الصحي والوضع الغذائي مؤشرين بديلين للحرمان أفضل من مؤشر الدخل؛ بهذا أشارت الدراسات الجديدة أن الحرمان الناجم عن الفقر والجوع سبب مهم في النزاع في هذا الصدد يشير "بين ستراب" و"أندرسن وشيموكاوا" (2008) أن انخفاض بنسبة 05% في مؤشر الفقر العددي يساهم في انخفاض احتمال نشوب النزاع المسلح بنسبة 1.5% إلى 03%، وأن انخفاض بنسبة 10% في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة يساهم في انخفاض نشوب النزاع بنسبة 1–3%، وأن انخفاض بنسبة05% من معدل سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة يؤدي إلى انخفاض هذا الاحتمال بنسبة 01–3.5%. [16]

وتطرح قضية الوصول المقيد للمساعدات الانسانية في حالة الأزمات التي تحركها النزاعات إلى وضع برنامج للعودة إلى تدابير الاستجابة السريعة لسد الثغرات، وذلك بهدف تفادي مستويات انعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ أو حتى المجاعات ومع ذلك ففي أماكن مثل سوريا واليمن، وجنوب السودان وشرق جمهورية الكونغو الديموقراطية والسودان، ونيجيريا نُشرت مثل هذه الاستراتيجيات لسنوات عديدة ولم يكن لها تأثير دائم وفق "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية"، ففي عام (2018) تأثر ما يقارب ثلاثة أرباع من الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الانسانية بالأزمة لمدة سبع سنوات على الأقل. [17]

بعد تبيان من خلال التحليل الارتباط الوثيق بين حدوث النزاعات وتبعاتها بمعضلة تحقيق أمن غذائي مستدام، نحاول من خلال الحلقة البحثية التالية استظهار العلاقة الارتباطية بين مكوني الظاهرة محل الدراسة بين التغيير المناخي وحدوث النزاعات.

2-2. تأثير التغيير المناخي والنزاعات على تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

ثمة توقعات أن تواتر التغيرات المناخية له تبعات على الانتاج الزراعي، فالزيادة المتوقعة في درجة الحرارة وتغيير نمطها الموسمي سيؤدي إلى نقص الانتاج الزراعي لبعض المحاصيل، وبهذا الخصوص أصدرت مدرسة "راجاراتنام للدراسات الدولية" التابعة لجامعة "نانيانج التكنولوجية" في سنغافورة في شهر ماي (2015)موجزا لسياسات بعنوان "تأثير التغيير المناخي على انتاج الغذاء: الخيارات المتاحة أمام الدول المستوردة للغذاء"، أعده عدد من الباحثين في "مركز الدراسات الأمنية غير التقليدية" بجامعة "نانيانج التكنولوجية" الدراسة شملت ثلاثة باحثين وهم "بول تنج" و"ميلي كاباليروم" "انتوني وجون تيان" و"جوناتان لاسا"، اعتمد الباحثون على ثلاث أطر زمنية لتوصيف مستقبل الاتجاهات المناخية في العالم لعام (2013، 2050 و2100/2080)، وهذه الأطر الزمنية تسمح بتقييم آثار التغيرات المناخية مع مرور الوقت على أساس اتجاهات المسببة للاحتباس الحراري وحساسية المناخ تجاه تراكم هذه الانبعاثات ثمة عاملين يحددان مدى تأثر نظم انتاج الغذاء بالتغيرات المناخية في مختلف مناطق العالم، وهما مستوى التعرض للمخاطر المحتملة ودرجة التكيف، ومقدار المرونة التي تتمتع بها أنظمة انتاج الغذاء، والعامل الثاني وهو الموقع الجغرافي؛ فالتعرض الشديد للصدمات الغذائية غالبا ما يتسبب في حدوث خسائر وبذلك أصبح وجود أنظمة متطورة ومرنة عنصرا مهما لتعويض آثار تغيير المناخ، فالمخاطر المستقبلية المنبثقة عن التغيير المناخي يمكن أن تؤدي إلى وقوع الأعاصير بشكل مفاجئ كما حدث في اعصار نرجس في ميانمار (2008). [18]

تشير معظم الدراسات الكمية لتغيير المناخ والنزاعات وأثر الأحوال الجوية كالارتفاع الغير معتاد في درجة الحرارة بالعنف المدني وتبين الدراسات على المستويات الغير معتادة لهطول الأمطار تزيد من احتمال وقوع النزاعات الأهلية، فيما تشير بعض الدراسات عن غياب العلاقة بين هذه المستويات في نوشب النزاع، في حين ربطت بعض الدراسات بين تغيير المناخ وتدفق المهاجرين وإن وجد شح في

الدراسات الكمية التي تربط بين هذه المتغيرات ومخاطر العنف. [19]

يشير تقرير "منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتغيير المناخ" للفترة ما بين (2022–2031)، أنه في الآونة الأخيرة ازدادت الحاجة الملحة إلى تحدي لتغيير المناخ على الارتفاع بشكل كبير للأشخاص الذين يواجهون الجوع إلى ما بين 720و 811 مليون في عام (2020)، والآثار الملموسة الناجمة عن تغيير المناخ والظواهر المناخية القصوى على الأمن الغذائي والتغذية والفقر خاصة الدراسة التي قدمتها مجموعة العمل الأولى في تقرير التقييم السادس الصادر عن "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ "المعنون بـ تغيير المناخ في عام (2021) الأساس العلمي الفزيائي عن المخاطر المناخية الواقعة والغير مسبوقة التي يعرفها كوكب الأرض خاصة على المستوى الطويل الأمد كالإجهاد المتزامن للحرارة والجفاف والاجهاد المائي، والتغيرات في حدوث الآفات والأمراض وسبل العيش والنظم الايكولوجية. [20]

بعد تحديد العلاقة بين حدوث النزاع وانعدام الأمن الغذائي، نحاول أن نرصد الترابط العلائقي بين التغيير المناخي والنزاعات وأثار جائحة كورونا على الأمن الغذائي العالمي.

2–3. حدود الفِعّلية والفعالية بين التغيير المناخي والنزاعات وأثار كورونا على الأمن الغذائي العالمي

أدت التداعيات الناجمة عن فيروس كورونا إلى زيادة كبيرة في مستوى انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأكثر فقرا فوفقا لبرنامج الأغذية العالمي فقد أدت جائحة كورونا إلى سقوط ما يصل 96 مليون شخص في سلة انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام (2020) في 54 دولة المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ويضاف هذا العدد إلى 137 مليون شخص الذي كانوا يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنهاية (2019)، وخلافا لأزمة الغذاء التي حدثت في عام (2008)، والتي تسببت في الاضطرابات التي أصابت الأسواق العالمية خلافا للأزمة الحالية التي أدت إلى انخفاض في الدخل وتراجع القدرة الشرائية وأدت إلى تعطيل الامدادات في الأسواق المحلية. [21]

حيث يشير التقرير الصادر عن "منظمة الأغذية والزراعة" عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم الصادر عن عام (2022)، ازداد الجوع بقدر أكبر عام (2021) على الرغم من الآمال في أن ينهض العالم من جائحة كورونا عام (2021)وأن يبدأ الأمن الغذائي في التحسن إلا أن الجوع ازداد بقدر أكبر في ذلك العام وأدى إلى انعدام المساواة بين البلدان ودخلها بسبب نمط الانعاش الاقتصادي، وقفز معدل انتشار النقص الغذائي من 08%إلى 9.3% في الفترة من (2019إلى 2020)، وارتفع بوتيرة أقل في عام (2021) ليصل إلى 9.8 %، وازداد معدل الأشخاص المعنيين بالجوع في عام (2021) بنحو 150 مليون منذ تفشي الفيروس، وظل معدل الانتشار العالمي لانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في معظمه دون تغيير يذكر خاصة عام (2021) بعد الزيادة الحادة التي شهدها عام (2020)، وكان حوالي 203 مليارات شخص في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام (2021)، بينما كان 11.7% من سكان العالم يواجهون مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي، ولم

يتمكن ما يقارب من 3.1 مليار شخص من تحمل تكلفة نمط غذائي صحي ويزيد هذا الرقم بواقع 112 مليون شخص عام (2019) مما يعبر عن التضخم في أسعار استهلاك الأغذية بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا. [22]

وتشير الدراسات إلى الدوافع الأساسية لارتفاع معدلات الجوع على المدى الطويل بسبب المناخ والصراعات والأمراض في افريقيا وجنوب الصحراء مثلا زاد تواتر الصدمات المناخية على الانتاج الغذائي للفرد الواحد من مرة كل 12.5% (1982–2006)، إلى مرة كل 20.5% (2007–2010)، وقد تصاعدت حدة الصراع العنيف منذ عام (2010) ومن بين أسبابه انعدام الأمن الغذائي أدى إلى تقليل حوافز الاستثمار، وتدمير البُنّية التحتية أدى معه إلى تقليل نمو الدخل وهذا سهل المجال إلى تعقد الوضعية مع ما شهده العالم من تبعات جائحة كورونا.[23] وحسب تقرير "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" لعام (2021)، أنه في السنوات الأخيرة ازداد تواتر حدة النزاعات والتقلبات المناخية وحالات أصبحت تقوض الأمن الغذائي؛ فتأثير تفشي جائحة كورونا بين عامي (2017–2019) شهدت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المتأثرة بدافع واحد أو أكثر ارتفاع في معدل انتشار النقص الغذائي. [24]

اتضح من خلال التحليل صعوبة الفصل بين التغيير المناخي وحدوث الأزمات والنزاعات، وتبعات الأوبئة العالمية بما فيها جائحة كورونا وأي من المتغيرات له التأثير الأكبر وهذا ما يطرح المنطق الضبابي في صعوبة تحديد مسببات حدوث الظاهرة، ولتوضيح التحليل أكثر نحاول أن نشرح تبعات الحرب الأوكرانية– الروسية على مستقبل الأمن الغذائي العالمي.

2–4. الحرب الروسية – الأوكرانية وتبعاتها على الأمن الغذائي العالمي

كان من بين مخرجات الحرب الروسية على أوكرانيا تبعات سلبية أدت إلى أزمة غذاء تبعها أزمة طاقة واقتصاد، تشير بذلك الدكتورة "عبير عطيفة" المتحدثة الاعلامية باسم "برنامج الغذاء العالمي في الشرق الأوسط" إلى أن روسيا وأوكرانيا مسؤولتان على نحو 30 %من تجارة القمح العالمية، ومن ثم فإن أي اضطراب في الانتاج والتصدير يؤثر على الأمن الغذائي لملايين الأشخاص الذي يعانون من تضخم أسعار الغذاء في بلدانهم كما تشير أن ما يميز هذه الأزمة عن سابقتها أنه عندما بدأت الحرب الأوكرانية لم يكن العالم قد تعافى من أثار جائحة كورونا وما نتج عنه من تراجع اقتصادي فضلا عن تقلبات المناخ وارتفاع أسعار الغذاء في البلدان التي تشهد صراعات مسلحة ما يمكن أن نطلق عليه اسم العاصفة المكتملة الأركان. [25]

كما أثرت ثلاثية كورونا وتغيير المناخ، والحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العربي، بحيث تعد روسيا أول مصدر عالمي لمادة القمح، وأوكرانيا التي تحتل بدورها المرتبة الرابعة دوليا، ومعظم الدول العربية تستورد هذه المادة الحيوية حوالي 60% من احتياجاتها من روسيا وأوكرانيا اضافة إلى فرنسا ورومانيا، وتعد اليمن أول بلد عربي متأثر بهذه التبعات على استيراده لهذه المادة الحيوية، ولبنان الذي

يتخبط بدوره في أزمة اقتصادية خانقة حسب تصريح ممثل مستوردي القمح في لبنان "أحمد حطيط" أن بلاده تستورد حوالي 80% من القمح من أوكرانيا.[26] أدى معه إلى ارتفاع دقيق القمح في الشهر الذي تلى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية بنسبة 47% في لبنان، و15% في ليبيا، 14% في فلسطين و11% في اليمن، و09 % في سوريا. من جانبه أشار رئيس برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة "ديفيد بيزلي" من أن الحرب تخلق أزمة غذائية تتجاوز أي شيء رأيناه في الحرب العالمية الثانية، كما أدت الأزمة إلى وقف امدادات الزراعة من الأسمدة؛ لأن روسيا هي أكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة العالمية للأسمدة بنسبة 230% مما ينذر بارتفاع أسعار المواد الغذائية، في هذا الصدد تؤكد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي "كريستالينا جورجينا" أن الحرب في أوكرانيا تسببت في انكماش التجارة العالمية وستجبر الصندوق على خفض توقعاته للنمو العالمي".[27]

3. دور الترتيبات المؤسسية لضبط تفشي كورونا واختلالات الأمن الغذائي العالمي

في هذا المحور نحاول أن نفحص دور الترتيبات المؤسسية العالمية التي تمثل مركز ثقل الاقتصاد العالمي في وضع خطط وبرامج لانقاض تبعات جائحة كورونا على الأمن الغذائي خاصة الدول الفقيرة والعاجزة.

3-1. الترتيب المتعدد المستويات بين منظمة الفاو والصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

أصدر "شو دونيو" المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، وكريستالينا غورغييفا" المدير العام لصندوق النقد الدولي، وديفيد مالباس" رئيس مجموعة البنك الدولي، وديفيد بيزلي" المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ونغوزي أوكونجو-إيويلا" المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، بيانا مشتركا يدعون فيه إلى تحرك عاجل لمعالجة أزمة الأمن الغذائي العالمي. وذلك لتجنب المزيد من النكسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين اتخاذ إجراءات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في أربعة مجالات أساسية:

- توفير دعم فوري للفئات الضعيفة: من الإجراءات ذات الأولوية التعجيل بتقوية شبكات الأمان الاجتماعية لمساعدة الأسر الضعيفة على المستوى الوطني، وضمان كفاية الموارد لدى برنامج الأغذية العالمي حتى يخدم الفئات الأشد احتياجا.

- تيسير التجارة وإمدادات الغذاء الدولية: على المدى القصير، سيساعد تحرير المخزونات على النحو الملائم والمتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، والتوصل إلى حل دبلوماسي لتحرير الحبوب والأسمدة المحتجزة حاليا في أوكرانيا، على معالجة مسألتي توافر الإمدادات الغذائية ومعقولية تكلفتها.

- تعزيز الإنتاج: هناك حاجة لاتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع المزارعين وصيادي الأسماك على تعزيز الإنتاج الغذائي المستدام – سواء في البلدان النامية أو المتقدمة – وتحسين سلاسل الإمداد التي تربط بينهم وبين ثمانية مليارات مستهلك حول العالم. ويتطلب هذا توفير الأسمدة والحبوب والمدخلات

الأخرى بتكلفة معقولة عن طريق القطاع الخاص باعتباره المتعامل الأساسي في هذه الأسواق. [28]

- الاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ: إن دعم الاستثمارات في الطاقة الزراعية القادرة على تحمل تغير المناخ، وتوفير الدعم للتكيف مع تغير المناخ ولمزارع صغار الملاك والنظم الغذائية والتكنولوجيات الذكية مناخيا، كلها أمور ضرورية لإيجاد زراعة ذكية مناخيا وقادرة على تحمل تغير المناخ تضمن الإنتاج المطرد في السنوات القادمة. [29]

بعد التطرق إلى دور الترتيبات المؤسسية سيما منظمة الفاو، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في ايجاد حلول لمعالجة اختلالات أزمة تحقيق الأمن الغذائي العالمي، نحاول في الشطر الأخير التركيز على خطة الاستجابة لمنظمة الأغذية في التحكم وضبط تفشي ظاهرة كورونا وتبعاتها السلبية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

3-2. خطة الاستجابة لمنظمة الأغذية والزراعة لضبط تفشي كورونا واختلالات انعدام الأمن الغذائي.

تعدّ خطة الاستجابة الخاصة "بمنظمة الأغذية والزراعة" جزءًا من خطة الاستجابة الإنسانية العالمية التي يقودها "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن كوفيد19 - وتتم مراجعة هذه الخطة بانتظام لكي تعكس الطبيعة المتطورة للجائحة، وكذلك الاحتجاجات الناشئة الناجمة عنها. وتشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي:

- إطلاق أنشطة جمع البيانات وتحليلها؛ يتطلب استباق تأثيرات الجائحة والاستجابة لها رصدًا دقيقا وتقييما مستمرًا على أرض الواقع. وتقوم المنظمة بجمع البيانات وتحليلها لرصد عوامل الخطر في سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية وتحديد الاتجاهات الناشئة. ويساهم هذا في مبادرة المنظمة يدا بيد ومنصة البيانات المرتبطة بها، مع دعم المجتمع الإنساني وأكثر لتوجيه الإجراءات الاستباقية وبرامج الاستجابة والتعافي. [30]

- ضمان توافر الغذاء واستقرار الوصول إليه للسكان الأكثر تضررًا من انعدام الأمن الغذائي الحاد؛ تتمثل الأولوية الملحة لـ" منظمة الأغذية والزراعة" في ضمان استمرار العمليات الأساسية والتخفيف من تأثير الجائحة على الفئات الضعيفة. وبشمل هذا ضمان استمرار توزيع المدخلات في الوقت المناسب للمواسم القادمة.

- ضمان استمرار سلسلة الإمدادات الغذائية الحيوية للسكان الأكثر ضعفا، وهو محدد رئيسي للأمن الغذائي والتغذية. [31]

- ضمان عدم تعرض الجهات الفاعلة في سلسلة الإمداد الغذائي لخطر انتقال الفيروس؛ وهو أمر بالغ الأهمية لاستمرار الإمدادات الغذائية. [32]

خاتمة:

استكمالا لهذه المحاولة البحثية التي سعت لتقديم مادة علمية منتظمة انطلاقا من معالجة مشكلة بحثية بشأن التحقق من مدى التلازم العلائقي بين مكونات التغيير المناخي، والحروب وأزمة كورونا على مستقبل الأمن الغذائي العالمي، بذلك أثبتت محاور الدراسة الفرضية العلمية المطروحة، في الاجابة عن اشكالية الدراسة في فِعلية وفعالية تأثير كل من التغيير المناخي؛ الحروب؛ والأزمات الوبائية على تحقيق أمن غذائي مستدام نظرا لتبعاتها على المستوى السياسي؛ من خلال غياب التنسيق المتعدد المستويات بين القوى المانحة والأطراف المحتاجة للمساعدات الغذائية، فضلا عن التهديد الأمني المتعلق بالانتشار المتسارع للنزعات الأهلية وصعوبة التحكم في ادارتها، واعادة تغيير الخارطة الجيو–اقتصادية العالمية وتبعاتها ما بعد جائحة كورونا التي أثقلت الدول الفقيرة بالديون وصعوبة حوكمة الأوضاع الداخلية لها كما أن العالم اليوم يشهد تحد في زيادة الكثافة السكانية المطردة التي تقابلها اختلال في النظام الايكولوجي العالمي وتبعاته على تحقيق أمن غذائي مستدام، وهو ما يرجح فرضية استمرار الفجوة بين الدول المنتجة والدول الفقيرة خاصة في افريقيا، فضلا عن تبعات الحرب الروسية – الأوكرانية التي بينت مدى قدرة الدول الكبرى بما فيها روسيا على استعمال القمح كورقة ضغط لتمرير مصالحها الجيوسياسية ويمكن بذلك أن نستشف النتائج التالية:

- تشير معظم التعاريف الأصلية منها أو المنقحة في الاتفاق أن تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المعياري؛ يتحقق عندما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات القدرة الاقتصادية والاجتماعية في الحصول على غذاء كامل مستدام يغطي احتياجاته الغذائية.

- تتمثل العوامل الكامنة التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي العالمي، في عدم قدرة الأفراد، وكذا الدول خاصة في أفريقيا وآسيا على تحمل تكلفة الغذاء العالمي المحدد وفقا لمعايير منظمة الأغذية والزراعة العالمية، مما أدى إلى ارتفاع الحاد في معدلات الفقر وعدم المساواة في التوزيع العادل في تقديم المساعدات.

- كما أشارت الدراسات أن هناك ترابط علائقي معقد بين التغيير المناخي وظاهرة حدوث النزاعات، خاصة في المناطق التي تشهد حالات صعبة جراء الجفاف والتصحر وانعدام شروط الحياة الطبيعية.

- كما تشير الدراسات المقدمة أن جائحة كورونا أدت إلى انتشار النقص الغذائي الحاد، وانعدام الأمن الغذائي لاسيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، والمتأثرة بالنزاعات (الحروب الأهلية)، والظواهر المناخية القاسية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتعاقبة.

وبذلك يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة فتح مراكز ومعاهد متخصصة خاصة في افريقيا في تحديد العلاقة بين ظاهرة التغيير المناخي وحدوث الحروب الأهلية، وكذا الارتباط بالعنف المدني نتيجة التغير في درجات الحرارة والتقلبات المناخية الغير معتادة.

- ضرورة اعادة النظر في المساعدات المقدمة من طرف المنظمات المعنية بالغذاء للدول التي تشهد عجزا في توفير أمن غذائي مستدام؛ لأن ذلك لم يعمل على القضاء ولو بشكل طفيف لتبعات حدوث الأزمات والحروب في وضع عمل مشترك حقيقي.

- ضرورة وضع فرق متخصصة في ادارة الأزمات الجديدة كجائحة كورونا للتخفيف من حدة وقوعها في حالة تكرار حدوثها.

الهوامش:

1. خالد كاظم أبو دوح، الأمن الغذائي، مركز البحوث الأمنية، الأردن، جامعة نايف للعلوم الأمنية، أوراق السياسات الأمنية،2018، ص ص 01-02.
2. يوسف بن يزة، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (38)،2018، ص16.
3. World Food Conference, 17 December 1974, A/RES/3348, Available At: Https://Www.Refworld.Org/Docid/3b00f1c434.Html .Accessed 12 August 2023.
4. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ايطاليا، روما، 1996، نقلا عن: https://www.refworld.org، ص ص 01-02.
5. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأمم المتحدة،2021.
6. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات علاجها دراسة تحليلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير واقتصاد، جامعة قسنطينة،2014، ص 106.
7. لجنة الأمن الغذائي العالمي، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما،2005، ص11.
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ملحق عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي في ظل محددات الموراد المائية والتجارة الدولية،1996، ص ص 03-04.
9. هشام خلوق، مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده الدولية، المركز الديموقراطي العربي، برلين،2022، ص 107.
10. المرجع نفسه، ص 108.
11. منصور الراوي، الأمن الغذائي العربي: مفهومه وواقعه، مجلة شؤون عربية، العدد(75)، 1993، ص168.
12. رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة 2019، ص 24.
13. المرجع نفسه، ص25.
14. الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الأسكو، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2010، ص 33-34.
15. المرجع نفسه، ص ص 34-38.
16. الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الأسكو، المرجع السابق الذكر، ص ص 38-41.
17. الأمن الغذائي المتجدد خلال الأزمات المدفوعة بالنزاعات، نهج مؤسسة، 2021، ص 03.
18. كرم سلام عبد الرؤوف سلام، الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، المركز الديموقراطي العربي، برلين، 2022، ص ص 92-93.
19. فهم الروابط المحتملة بين التغيير المناخ والنزاع في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2022، ص ص 16-19.

20.استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتغيير المناخ للفترة 2022–2031، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الخاصة بتغيير المناخ، 2022، ص ص07–09.

21. f Townsend, responding to a stark rise in food insecurity across the poorestcountrie. Retrieved from https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alastjabt-lartfa- sarkh-fyl, 2020.

22.حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة، 2021، ص27.

23. سمية نصر، كيف أثرت ثلاثية كورونا وتغيير المناخ والحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العربي، بي بي سي نيوز عربي، 2022. نقلا عن:https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61721397

24.المرجع نفسه.

25.وعلام غبشي، كيف تهدد الحرب الروسية على أوكرانيا الأمن الغذائي العالمي في عدة دول عربية، 2022، نقلاعن:https://2u.pw/E3NxK

26.المرجع نفسه.

27. عزيز السلماني العويشي، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي، المركز الديموقراطي العربي، برلين، 2022، ص ص 248–249.

28.البيان المشترك لرؤساء منظمة الأغذية والزراعة والصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2022، نقلا عن: https://2u.pw/Qo3HHVl

29.المرجع نفسه.

30.خطة الاستجابة الانسانية العالمية: معالجة تأثيرات كوفيد 19 وحماية سبل المعيشة في سياقات الأزمة الغذائية، برنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لجائحة كوفيد 19 والتعافي منها، 2020، ص01

31. المرجع نفسه، ص02.

32.المرجع نفسه ص 02.